نشرة صندوق النقد الدولي

مصفاة للنفط في مدينة رأس تنورة بالمملكة العربية السعودية: قامت المملكة بدور رئيسي خلال السنوات الأخيرة في استقرار سوق النفط العالمية (الصورة: Jamal Said/Reuters)

فحص سلامة الاقتصاد

النمو القوي في المملكة العربية السعودية يتيح فرصة لمعالجة تحدي العمالة

نشرة الصندوق الإلكترونية
24 يوليو 2013

- آفاق النمو لا تزال إيجابية، والمخاطر تتركز في سوق النفط
- المملكة تواصل القيام بدور رئيسي في استقرار سوق النفط العالمية
- الإصلاحات تركز على النمو و العمالة مع الحفاظ على الاستقرار

يقول الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي إن اقتصاد المملكة يواصل أداءه الجيد، محققا نمو قدره 5.1% في عام 2012، بفضل ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه، وقوة نمو القطاع الخاص، والإنفاق الحكومي.

وقال صندوق النقد الدولي في آخر تقييماته السنوية للاقتصاد في المملكة العربية السعودية إنه من المرجح تباطؤ النمو ليصل إلى 4% في عام 2013 مع تراجع الإنتاج النفطي مقارنة بالعام الماضي، لكن نشاط القطاع الخاص سيظل محتفظا بقوته.

وفي هذا الصدد، قال السيد تيم كالين، رئيس بعثة الصندوق إلى المملكة العربية السعودية، إن "آفاق الاقتصاد السعودي لا تزال إيجابية، وعلى المملكة أن تواصل الاستفادة من هذه الفرصة لتوفير فرص عمل جديدة، ومعالجة نقص المساكن، وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز مركز المالية العامة."

لكن الخطر الرئيسي الذي يهدد آفاق الاقتصاد ينبع من سوق النفط، رغم حرص الحكومة على استخدام فترة ارتفاع أسعار النفط استخداما رشيدا في بناء احتياطيات مالية وقائية، مما يفسح لها المجال واسعا لتمهيد الإنفاق الحكومي على المدى المتوسط في حالة انخفاض أسعار النفط.

مساهمات عالمية وتركيز داخلي

تُعد المملكة العربية السعودية من أفضل الاقتصادات أداء في مجموعة العشرين، وقد واصلت دعم الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة من خلال دورها الداعم لاستقرار سوق النفط العالمية. فقد ساعدت زيادة الإنتاج النفطي في عامي 2011 و 2012 على منع اضطرابات العرض في الاقتصادات الأخرى من التأثير سلبا على النمو العالمي. كذلك قدمت حكومة المملكة دعماً مالياً كبيراً لبعض بلدان الشرق الأوسط الأخرى.

وإلى جانب دور المملكة المهم على المستويين العالمي والإقليمي، فإن تقرير الصندوق يشير إلى احتياجها للتركيز على الإصلاحات الداخلية أيضا، لكي تجني ثمار جهودها وتتصدى للتحديات التي تزايد أعداد سكانها من الشباب.

- ***توفير فرص العمل:*** هناك عدد كبير من الشباب سيدخل سوق العمل في العقد القادم وما بعده، ومن التحديات المتوقعة توفير عدد كافٍ من الوظائف المجزية لهم في القطاع الخاص. وبالتالي تعطي الحكومة أولوية لسياسات سوق العمل التي تهدف إلى تحسين المهارات وزيادة توظيف العمالة السعودية في القطاع الخاص.

- ***توفير المساكن لأعداد السكان المتزايدة:*** أدى التوسع العمراني والنمو السكاني في المملكة إلى زيادة الطلب على الإسكان، كما أدى نقص المساكن ميسورة التكلفة إلى ارتفاع الإيجارات ارتفاعا حادا خلال الفترة 2007–2011، فكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية للتضخم. ويشير التقرير إلى أن الجهود المبذولة للتوسع في توفير المساكن هي جهود ملائمة ويمكن أن تساهم بدرجة ملموسة في تحقيق النمو الشامل في المستقبل.

- ***ترشيد استهلاك الطاقة على المستوى المحلي:*** مع تزايد السكان، يُرجح أن تشهد المملكة ارتفاعا حادا في استهلاك الطاقة على المستوى المحلي ما لم تطبق إصلاحات في السياسات المتبعة. وبينما يفيد التقرير بأن الحكومة تتخذ في الوقت الحالي الخطوات الكفيلة باحتواء نمو الطلب المحلي على الطاقة واستكشاف مصادر الطاقة البديلة فإنه يشير إلى أنه قد يتعين على الحكومة النظر في وضع خطط لزيادة أسعار الطاقة المحلية.

سياسات اقتصادية كلية للحفاظ على الاستقرار

يذكر التقرير أنه سيتعين على المملكة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في إطار سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل. وسيكون من المهم في هذا الصدد ضمان التنسيق الدقيق بين سياسات سوق العمل والسياسات الاقتصادية الكلية. وتبدو سياسة المالية العامة التي اعتمدتها الحكومة مهيأة لإبطاء وتيرة نمو الإنفاق بالقدر الملائم خلال العام الجاري عقب الزيادات الكبيرة في عامي 2011 و 2012، الأمر الذي سيساهم في احتواء ضغوط الطلب. وإذا ما ظهرت بوادر للضغوط التضخمية، سيتعين عندئذ إما إبطاء وتيرة مشروعات الإنفاق أو تشديد سياسات السلامة الاحترازية الكلية، أو كليهما.

وعلى المدى الأطول، يُتوقع انخفاض عجز المالية العامة غير النفطي في الأجل المتوسط عند تراجع الإنفاق على مشروعات البنية التحتية، وإن كان سيتعين أن تتخذ السياسات تدابير على جانبي الإيرادات والمصروفات في الموازنة لتعزيز مركز المالية العامة وزيادة المدخرات لصالح الأجيال القادمة.

كذلك يشير تقرير الصندوق إلى أن المالية العامة في وضع قوي يجعل من المناسب تنفيذ إصلاحات مالية تعزز عملية الموازنة وتضمن جودة الإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الإنمائية. وعلى وجه التحديد، فإن التحول إلى إطار متعدد السنوات لإعداد الموازنة، بحيث يتضمن رسميا تأثير تقلبات أسعار النفط والخطط الخمسية للتنمية الوطنية، سيساهم في تعزيز عملية إعداد الموازنة.

وينبغي الاستمرار في دعم التدابير الرامية إلى تطوير النظام المالي تماشيا مع الإصلاحات الجارية لتعزيز آليات التنظيم والرقابة في القطاع المالي. فقد كانت المملكة من أوائل البلدان التي طبقت معايير اتفاقية بازل 3 المعنية بمعايير رأس المال في القطاع المصرفي السعودي الذي يتمتع بمستويات جيدة من رأس المال والسيولة والربحية. ومع إقرار قانون الرهن العقاري الجديد، يجري حاليا وضع إطار تنظيمي ورقابي للمؤسسات غير المصرفية التي تدخل السوق.

روابط ذات صلة:

طالع التقرير

بيان صحفي

الصندوق والمملكة العربية السعودية

الرقابة المصرفية

نظم المدفوعات

تنظيم الأوراق المالية